

"النهار" الجمعة ٢٤ آب ٢٠٠١

واصدرت مفوضية الحكومة لدى المحكمة العسكرية عن صحة الهندي الآتي: "ردا على ما تناولته وسائل الاعلام في تاريخ اليوم (امس) عن الوضع الصحي للموقوف توفيق الهندي انه نقل الى احد المستشفيات في حال طارئة لتدهور حاله الصحية" نؤكد ان هذا الخبر عار عن الصحة ونوضح ان الموقوف المذكور قد استدعي من مكان توقيفه في تاريخ اليوم (امس) وسئل عن وضعه الصحي من ضابط في الشرطة العسكرية حيث افاد انه كان يعاني خلال عام ١٩٩٢ بعض العوارض في القلب وقد عولج في حينه وانه في حال صحية جيدة حاليا ولكنه تم نقله عصرا الى المستشفى العسكري المركزي بصورة عادية وبناء على طلبه للمعاينة حرصا على صحته حيث افاد للطبيب المختص انه نتيجة تخطيط القلب الذي اجراه عام ١٩٩٦ وتخطيط الجهد تبين ان كل شيء طبيعي في ذلك الوقت. ونتيجة الفحص السريري الذي اجراه الطبيب الاختصاصي بامراض القلب والشرابين الدكتور طلال حسن حمود في المستشفى العسكري له تبين انه طبيعي من ناحية القلب والشرابين ويعاني فقط حال تعب من دون آلام صدرية. ونتيجة فحوص الدم التي اجريت له لم تظهر مشاكل تدل على حصول ذبحة قلبية حاليا وان حاله الصحية جيدة ولا حاجة الى ادخاله المستشفى كونه يعاني التعب والارهاب وتستدعي حاله المراقبة في مكان توقيفه في السجن كون تخطيط القلب الذي اجري له اظهر علامات يمكن ان تكون ناتجة من مشكلة مزمنة في احد الشرايين للقلب على ان يتم عرضه على الطبيب المختص في حال معاودة العوارض ووصف له علاج ادوية لمعالجة ارتفاع ضغط الشرايين".

جريدة السفير ٢٧/٨/٢٠٠١

صحة الهندي... والحقائق الطبية

رحمه رشيد

رداً على البيان الصادر عن مفوضية الحكومة لدى المحكمة العسكرية في وسائل الاعلام بتاريخ ٢٤/٨/٢٠٠١ والمتعلق بصحة الدكتور توفيق هندي، اود وبكل احترام وتواضع، طرح بعض الحقائق الطبية التي اضعتها برسم المواطنين اللبنانيين الشرفاء والإعلام الوطني والعالمي الحر صوتنا للحقيقة وتجنبنا للظلم:

١ يقول بيان المفوضية ان الدكتور توفيق هندي <<سئل عن وضعه الصحي من ضابط في الشرطة العسكرية حيث أبلغ انه كان يعاني سنة ١٩٩٢ من عوارض في القلب قد عولجت في حينه وانه في حال صحية جيدة حالياً>>. ومع احترامي الشديد لهذا الضابط المذكور، فهل من صلاحياته معاينة الدكتور هندي طبيياً؟ ولماذا حرم الدكتور توفيق هندي من حقه الإنساني المكتسب بالمعاينة من قبل طبيبه المختص على الرغم من الإذن الصريح المعطى من حضرة المدعي العام التمييزي منذ مدة تزيد على أسبوع؟

٢ يقول بيان المفوضية انه <<تم نقل الدكتور توفيق هندي الى المستشفى بصورة عادية وبناء على طلبه للمعاينة حرصا على صحته، مفيدا انه اجري تخطيطاً للقلب عام ١٩٩٦ وتخطيطاً للجهد تبين بعدهما ان كل شيء كان طبيعياً في ذلك الوقت>>. ثم يأتي البيان على ذكر فحص سريري اجراه الدكتور طلال حسن حمود، تبين له بعده ان الدكتور توفيق هندي طبيعي من ناحية القلب والشرابين ويعاني فقط من حال تعب من دون آلام صدرية>>. ومع كامل احترامي لا يمكنني إلا ان اتساءل انه بالرغم من تاريخ الدكتور توفيق هندي الطبي الواضح كيف يمكن لاي منا ان يجزم وبمجرد فحص سريري ان مريضه يعاني من حال تعب وإرهاق فقط بحجة غياب اية آلام صدرية. أفليس هناك عدد كبير من الحوادث القلبية التي تحدث من دون اية آلام صدرية؟... وهل نتغاضى عن ان حال التعب والارهاق المشار إليه يمكن ان يختزن فيه العديد من العوارض التي يصعب في حال عدم متابعتها بفحوص واستقصاءات خاصة ان تريح ضميرنا وتجعلنا نطمئن من انها عابرة او غير اساسية؟

٣ يقول البيان انه <<نتيجة فحوص الدم التي اجريت له لم تظهر مشاكل تدل على حصول ذبحة قلبية حالياً وان حاله الصحية جيدة ولا حاجة الى ادخاله المستشفى كونه يعاني التعب والارهاق، وتستدعي حاله المراقبة في مكان توقيفه في السجن>>.

من الواجب التأكيد هنا ان فحوص الدم المتعلقة بالذبحة القلبية يجب ان تؤخذ على مدار ثلاثة ايام على الاقل، ولا تقتصر على عينة واحدة أبداً وهي بأية احوال تأتي لتكملة الفحوص الاخرى الواجبة... ثم كيف يمكن لاي طبيب كان الجزم بأن لا حاجة الى ادخال الدكتور توفيق هندي الى المستشفى كونه يعاني التعب والارهاق؟ أليس هذا بحد ذاته من الاسباب الموجبة احياناً للدخول الى المستشفيات؟ كما أليس معلوما ان هنالك علاقة سببية بين الارهاق وعدد من الحالات الطبية ومن بينها حوادث القلب؟ ثم كيف تستطيع المفوضية الكريمة مراقبة الدكتور

توفيق هندي صحيا في مكان توقيفه في السجن؟ فهل يوجد في السجون اللبنانية التسهيلات اللازمة او غرف للمراقبة الصحية والعنايات المكثفة في حالات الطوارئ؟

٤ يقول البيان ان تخطيط القلب الذي اجري للدكتور توفيق هندي >>اظهر علامات يمكن ان تكون ناتجة من مشكلة مزمنة في احد شرايين القلب، على ان يتم عرضه على الطبيب المختص في حال معاودة العوارض>>... فبالرجوع الى تخطيطات القلب عام ١٩٩٦ الطبيعية في ذلك الوقت، والتخطيط الحالي الذي يشير الى مشكلة في احد الشرايين هناك فرق مهم واساسي من الواجب اخضاعه لمزيد من الفحوص ومن دون اضاءة اي وقت حتى نجيب المريض مضاعفات سلبية خطيرة. كما انه من المهم جدا ان لا ننتظر معاودة العوارض لانه عندئذ يمكن ان نكون قد تأخرنا فيدهور حال المريض ويكون السيف قد سبق العذل...

أعود للتأكيد أن مسؤولية الحفاظ على صحة السجناء وإعطائهم العناية الطبية اللازمة هي في صلب حقوقهم الانسانية الاساسية، وليس من العدل والانصاف ان نتعامل مع موضوع كهذا بروح من اللامبالاة او الانتقام. لذا ادعو اصحاب القرار المؤتمنين على مواطنيهم أن يتحملوا هذه المسؤولية كاملة امام الله والشعب والتاريخ.

اختصاصي في الجراحة العامة وطب الطوارئ

جريدة السفير ٢٠٠١/٨/٣٠

صحة الهندي مرة أخرى حتى لا يُسيئ الطب

حمود طلال حسن

ردا على المقالة التي نشرتها جريدة <<السفير>> الصادرة بتاريخ ٢٧/٨/٢٠٠١ والتي تتناول صحة الموقوف توفيق هندي والذي حاول فيها أحد الزملاء الاختصاصيين في الجراحة العامة، أن يشوّه بعض الحقائق الطبية التي لا تدخل ضمن اختصاصه، وعملا بقانون الاعلام بحق الرد أردت أن أوضح النقاط الآتية والتي تناولتني شخصيا كطبيب مدني متعاقد مع الطبابة العسكرية:

١ يقول الدكتور رشيد رحمة إن الموقوف الهندي تمت معاينته في مكان ايقافه من قبل ضابط في الشرطة العسكرية، وهذا الكلام عار تماما عن الصحة لأن الموقوف قال لي إنه كان قد خضع لفحص سريري دقيق من قبل أحد الأطباء المشرفين على السجن، وتم اعطاؤه العلاج اللازم لمعالجة ارتفاع بسيط في الضغط الشرياني وتمت مراقبة ضغطه في السجن بشكل متكرر.

٢ نزولا عند رغبة الموقوف في اليوم التالي ورغم عدم وجود عوارض صحية معتبرة، وحفاظا على سلامته، تم نقله الى المستشفى العسكري المركزي لمراقبة وضعه واجراء الفحوص السريرية والمخبرية اللازمة. وبعد أن فحصت الموقوف سريريا بصورة دقيقة، وسألته عدة مرات حول حصول آلام صدرية يمكن أن تكون ذات علاقة بأمراض القلب والشرايين، أجاب بالنفي القاطع قائلا إنه يشعر فقط بحالة من الضعف والتعب القليل منذ بداية فترة ايقافه، واستكمالا لهذا الفحص السريري الدقيق وبوجود عدد كبير من الزملاء الأطباء في الطوارئ، قررت أن أجري له تخطيطا عاديا للقلب لكي نبعد أي احتمال ولو ضئيلا للاصابة بنوبة قلبية. وبعد مقارنة التخطيط الجديد مع سائر التخطيطات القلبية السابقة التي كان المريض قد أجراها في سنوات ١٩٩٢ و١٩٩٦ و١٩٩٨، والتي أحضرت من منزل الموقوف بعد انتظار دام حوالي ثلاث ساعات كان خلالها المريض تحت المراقبة الطبية المشددة، تبين لنا عدم وجود أي تغيير ولو بسيطا في التخطيط الجديد. على الرغم من ذلك وزيادة في الاحتياط أخذت عينات من دم الموقوف لفحص خمائر القلب في الدم، وتبين أيضا أن هذه الفحوص طبيعية بالكامل. ومن الثابت علميا حسب جميع الدراسات التي ندعو الزميل الجراح الدكتور رحمة للاطلاع عليها، أن امكانية وجود نوبة قلبية مع المعطيات السابقة غير واردة أبدا، ويتفق على ذلك جميع أطباء القلب في كافة أنحاء العالم وفي لبنان طبعاً. ونذكر الدكتور رحمة أن لا داعي مطلقا في هذه الأحوال لمعاودة اجراء الفحوص المخبرية، لا بعد يوم ولا بعد ثلاثة أيام، كون الموقوف لا يعاني من آلام صدرية منذ أكثر من خمسة عشر يوما ولا يوجد عنده أي تغيير في التخطيط.

٣ في ما يتعلق بالناحية الأهم وهي الناحية الانسانية، فليس لأحد أن يزايد علينا وان يتهمنا باللامبالاة والانتقام لأنني:

أولاً: بقيت بجانب المريض حوالي أربع ساعات مراقباً بشكل متشدد حالته السريرية وتخطيطه بأدق تفاصيلهما، مع تكرار السؤال حول وجود أي عارض حادث. وعند ذلك فقط أخذ القرار بعدم الحاجة الى ادخاله المستشفى. وقد أظهرت لنا الأيام صواب قرارنا لعدم شكوى الموقوف أي عارض قلبي بعد ذلك. وقد تم وضعه تحت علاج مناسب لارتفاع الضغط الشرياني مع بعض المهدئات، وأكدت في تقريرى الطبي المفصل على أهمية معاودة معاينة الطبيب المختص في حال حدوث أي عارض.

ثانياً: من المستغرب استغلال هذه الحادثة الطبيعية لتغيير الحقائق والطعن بالزملاء الأطباء مع التشكيك في قدراتهم العلمية لأسباب سياسية مشبوهة. فنحن قوم قد أخذنا على أنفسنا ميثاقاً غليظاً مع الله أولاً ومع الناس والوطن ثانياً، لمعالجة جميع الناس بشكل متساو بغض النظر عن انتماءاتهم الدينية أو السياسية، حتى ولو وصلت الى حد الخيانة العظمى للوطن والتآمر عليه.

اختصاصي بأمراض القلب والشرابين

"و إذا ابتليتم بالمعاصي فاستتروا"

ردا على رد الدكتور حسن طلال حمود الذي نشرته صحيفة السفير بتاريخ ٢٠٠١/٨/٣٠ و صونا للحقيقة الناصعة و تجنبنا للإفتراء و تبرير الأخطاء أود و بكل إحترام أن أصحح بعض المغالطات التي تناولها زميلنا الكريم في رده حتى لا نفع في شرك السكوت عن الحق و تغطية السماوات بالقبوات.

إن البيان الذي نشرته صحيفة السفير الغراء في ٢٠٠١/٨/٢٧ كان رداً على بيان رسمي صادر عن مفوضية الحكومة لدى المحكمة العسكرية في جميع وسائل الإعلام في ٢٠٠١/٨/٢٤ و قد جاء تعليقي على مضمون هذا البيان. أما الآن وبعد إطلاعي على "تفسيرات" الدكتور حسن حمود وقننا بمصيبة أكبر إذ يصعب علينا التمييز بين من يقول الحقيقة ومن يكذب علينا مفوضية الحكومة لدى المحكمة العسكرية أم الدكتور حسن طلال حمود؟:

١- يقول البيان الرسمي الصادر عن مفوضية الحكومة لدى المحكمة العسكرية (٢٠٠١/٨/٢٤) أن تخطيط القلب الذي أجري للدكتور توفيق هندي "أظهر علامات يمكن أن تكون ناتجة من مشكلة مزمنة في أحد شرايين القلب" في الوقت الذي يقول الدكتور حمود في مقالته (٢٠٠١/٨/٣٠) "وبعد مقارنة التخطيط الجديد مع سائر التخطيط القلبية السابقة التي كان المريض قد أجراها في سنوات ١٩٩٢ و ١٩٩٦ و ١٩٩٨ ... ، تبين لنا عدم وجود أي تغيير ولو بسيطاً في التخطيط الجديد" ... !

٢- يقول البيان الرسمي الصادر عن مفوضية الحكومة لدى المحكمة العسكرية (٢٠٠١/٨/٢٤) أن الدكتور توفيق هندي "سئل عن وضعه الصحي من ضابط في الشرطة العسكرية حيث أبلغ أنه كان يعاني سنة ١٩٩٢ من عوارض في القلب قد عولجت في حينه وأنه في حال صحية جيدة حالياً" في الوقت الذي يقول الدكتور حمود في مقالته (٢٠٠١/٨/٣٠) "يقول الدكتور رشيد رحمة إن الموقوف الهندي تمت معاينته في مكان إيقافه من قبل ضابط في الشرطة العسكرية، وهذا الكلام عار تماماً عن الصحة" ... !

٣- جاء في جريدة النهار الصادرة في ٢٠٠١ /٨/٢٨ أن "المحامي فادي بكاسيني من مكتب النائب بطرس حرب قد قابل موكله الهندي امس في مقر توقيفه في سجن روميه. كذلك قابلته زوجته كلود ابو ناصر الهندي وقد سددت مصاريف بدل تحاليل طبية عدة ارتأى اطباء عابنوه في مقر توقيفه ان يخضع لها، وبين الاطباء المعانين طبيب القلب بول كرم. وهي تحاليل عامة وصورة اشعة للقلب نتيجة عدم استقرار ضغط القلب؛ في الوقت الذي يقول الدكتور حمود في مقالته (٢٠٠١/٨/٣٠) "ونذكر الدكتور رحمة أن لا داعي مطلقاً في هذه الأحوال لمعاودة اجراء الفحوص المخبرية، لا بعد يوم ولا بعد ثلاثة أيام، كون الموقوف لا يعاني من آلام صدرية منذ أكثر من خمسة عشر يوماً ولا يوجد عنده أي تغيير في التخطيط" ... !

٤- جاء في جريدة النهار الصادرة في ٢٠٠١ /٨/٢٩ "عن سبب عدم احضار هندي (٥٤ عاماً) الى مبنى المحكمة العسكرية امس تبين انه في الوقت الذي كان مقرراً استجوابه نقل من مقر توقيفه في سجن روميه الى مستشفى مار يوسف في الدورة حيث اخضع للفحوص التي طلبها الطبيب المعانين في السجن. وقد أجريت تحاليل عدة للمستشار السابق لقائد "القوات". وأظهر تصوير الاشعة للقلب انه سليم في حين تبين انه يعاني ارتفاعاً في ضغط الدم، وقد وصف له العلاج المناسب. أما بقية التحاليل فنظهر نتائجها بعد ثلاثة ايام". كذلك جاء في جريدة النهار الصادرة في ٢٠٠١ /٨/٢٨ " ان ارجاء

الجلسة الأولى التي كان قد قررها قاضي التحقيق العسكري لاستجواب هندي جاء "لان وضعه الصحي لم يكن جيدا ولم يتمكن من السير بمفرده الى مكتب قاضي التحقيق وقد عاونوه في ذلك". و روت (زوجته) انها عندما قابلته قال لها: "انا خائف على قلبي". ؛ كل ذلك يجري في الوقت الذي يقول الدكتور حمود في مقاله (٢٠٠١/٨/٣٠) "... عند ذلك فقط أخذ القرار بعدم الحاجة الى ادخاله المستشفى. وقد أظهرت لنا الأيام صواب قرارنا لعدم شكوى الموقوف أي عارض قلبي بعد ذلك. وقد تم وضعه تحت علاج مناسب لارتفاع الضغط الشرياني مع بعض المهدئات" ... و " وسألته عدة مرات حول حصول آلام صدرية يمكن أن تكون ذات علاقة بأمراض القلب والشرايين، أجاب بالنفي القاطع قائلاً إنه يشعر فقط بحالة من الضعف والتعب القليل منذ بداية فترة إيقافه"!!!

٥- جاء في جريدة السفير الصادرة في ٢٩/٨/٢٠٠١ تحت عنوان: مكتب حرب: هندي ويونس أدليا بإفادة أمليت عليهما "أعلن فريق المحامين المكلفين متابعة ملف الهندي والصحافي حبيب يونس ان موكلهم أجبروا بفعل المعاملة اللاإنسانية التي تلقوها، على الإدلاء باعترافات أمليت عليهم من قبل المشرفين على التحقيق" و"تفاديا لعمليات التعذيب والاكراه المادي والمعنوي التي تعرض لها الهندي ويونس، ما ادى طبعاً الى توقيعهما مرغمين على إفادات من دون ان يتمكننا من الاطلاع على مضمونها والتدقيق في صحتها" و " تم ... استعراض المراحل التي مروا بها وللوسائل غير الإنسانية والمخالفة لأبسط الأصول الجزائية التي تعرضوا لها اثناء التحقيقات التي جرت في وزارة الدفاع، ما دفع هؤلاء الموقوفين للإدلاء باعترافات أمليت عليهم من قبل المشرفين على التحقيق معهم" ... ينشط الدكتور حسن حمود بذكرنا في مقاله (٢٠٠١/٨/٣٠) " في ما يتعلق بالناحية الأهم وهي الناحية الإنسانية، فليس لأحد أن يزايد علينا وان يتهمنا باللامبالاة والانتقام"!!!

٦- يقول الدكتور حمود في مقاله (٢٠٠١/٨/٣٠) " من المستغرب استغلال هذه الحادثة الطبيعية لتغيير الحقائق والظعن بالزملاء الأطباء مع التشكيك في قدراتهم العلمية لأسباب سياسية مشبوهة. فنحن قوم قد أخذنا على أنفسنا ميثاقاً غليظاً مع الله أولاً ومع الناس والوطن ثانياً، لمعالجة جميع الناس بشكل متساو بغض النظر عن انتماءاتهم الدينية أو السياسية، حتى ولو وصلت الى حد الخيانة العظمى للوطن والتامر عليه" و الواضح هنا أن الدكتور حمود قد أطلق من عنده حكمه المسبق على المتهم المريض ضارباً بعرض الحائط مبدأ براءة المتهم حتى ثبوت الجرم و غاضباً طرفه عن كل الضغوط المادية و المعنوية التي تتال من ضحايا هكذا تحقيق مما يضرب في الصميم هذا الميثاق الغليظ مع الله ومع الناس والوطن و التاريخ ... كما و ان ذلك يسبغ على الدكتور حمود وبناء على كلامه هو بالذات "كل صفات استغلال هذه الحادثة الطبيعية لتغيير الحقائق والظعن بالزملاء الأطباء مع التشكيك في قدراتهم العلمية لأسباب سياسية مشبوهة" المردودة جملة و تقصيلاً مع جميع البراهين المبينة أعلاه...!

و أخيراً بودي أن أشكر من كل قلبي الدكتور حمود على نصيحته و دعوته لي كي أطلع على الدراسات الطبية و هذا شرف لي لا أنكره إذ أبقى دائماً بحاجة إلى الدرس و الإطلاع و لكنني أحب أن أصحح له ما صعب عليه فهمه. فهو يقول في مقاله انني " أشوّه بعض الحقائق الطبية التي لا تدخل ضمن اختصاصي" و الواقع هو أنني إختصاصي في الجراحة و أيضاً في طب الطوارئ و هذا يعني أن ال Emergency Medicine هي من صلب هذا الإختصاص المسمى Accident & Emergency . و أشكر الله بأنني أفخر بعملتي الطبي في هارلي ستريت - لندن منذ سنة ١٩٨٧ وفي كبار المستشفيات الجامعية في لندن و الولايات المتحدة... و أدعوه بدوري إلى أن يتقي الله عز و جل و يتغاضى عن تغطية الظلم بتوزيع الأعدار الواهية و الإتهامات الصببانية...

"و إذا ابتليتكم بالمعاصي فاستتروا "

الدكتور رشيد رحمه (BSc; MB BS; FRCS)
أخصائي في الجراحة العامة و طب الطوارئ